

الهيئة العامة لسوق المال

قرار إداري

٢٠٠٨/١٥

بتعديل بعض أحكام لائحة شؤون الموظفين بالهيئة العامة لسوق المال

استنادا إلى قانون سوق رأس المال الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ ،

والى لائحة شؤون الموظفين بالهيئة العامة لسوق المال الصادرة بالقرار رقم ٢٠٠٠/٨ ،

والى الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لسوق المال الصادر بالقرار رقم ٢٠٠١/١٥ ،

والى قراري مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال الصادرين بتاريخ ١ يونيو

و٨ ديسمبر ٢٠٠٧ م بالموافقة على التعديلات المرفقة على لائحة شؤون الموظفين بالهيئة ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرير

المادة الأولى : تجرى التعديلات المرفقة على لائحة شؤون الموظفين بالهيئة العامة

لسوق المال المشار إليها .

المادة الثانية : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من الأول

من يناير ٢٠٠٨ م .

صدر في : ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٨ هـ

الموافق : ٦ يناير ٢٠٠٨ م

مقبول بن علي بن سلطان

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٨٥٥)

الصادرة في ١٥/١/٢٠٠٨ م

تعديل بعض أحكام لائحة شؤون الموظفين
بالم الهيئة العامة لسوق المال

أولاً : يستبدل بنصوص المواد (٢٢/ب، ٢/٢٨، ٤٨، ٣١، ٦٩/أ، ١٢١) من لائحة شؤون الموظفين المشار إليها النصوص الآتية :

المادة (٢٢/ب) : تكون رواتب وبدلات موظفى الهيئة وفق الرواتب والبدلات الواردة بالملحق رقم (٢) المرفق لهذه اللائحة .

المادة (٢/٢٨) : موظفو الدرجات الثامنة فأعلى تذاكر سفر بدرجة رجال الأعمال .

المادة (٣١) : يستحق الموظفون العمانيون عند انتهاء خدمتهم مكافأة بواقع راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة وبحد أقصى ٢٠ سنة ، مع اعتبار كسر الشهر إذا كان ١٥ يوما فأكثر شهرا كاملا ، ويستحق المكافأة من أكمل خمس سنوات خدمة على الأقل . وتحسب هذه المكافأة على أساس آخر راتب تقاضاه الموظف عند تركه الخدمة .

المادة (٤٨) : يستحق الموظفون إجازات اعتيادية عن كل سنة ميلادية كما يلى :
(٥٠) يوما للرئيس التنفيذي .

(٤٨) يوما لشاغلى الدرجة الثامنة فما فوق .

(٣٦) يوما لشاغلى الدرجات من الثالثة حتى السابعة .

(٢٤) يوما لشاغلى الدرجتين الأولى والثانية .

المادة (٦٩/أ) : يكون الكشف الطبى والعلاج بمعرفة المستشفيات والمستوصفات الحكومية ، ويجوز للهيئة توفير الرعاية الطبية الشاملة بالتعاقد مع المستشفيات الخاصة بالسلطنة وفق القرار الذى يصدره المجلس فى هذا الشأن .

المادة (١٢١) : إذا قدم الموظف استقالته وكان محالا إلى اللجنة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد انتهاء مساعلته بغير عقوبة الفصل أو الإحالة إلى المعاش أو العزل من الوظيفة فإذا انتهت المساعلة إلى توقيع إحدى هذه العقوبات لا تقبل استقالته وتطبق العقوبة .

ثانياً : يستبدل بعبارة (يتولى مكتب الدراسات والشؤون القانونية) الواردة بالفقرة

الأولى من المادة (٩١) عبارة (تتولى الدائرة المختصة بالتحقيق) ، وبعبارة

(مجلس تأديب) الواردة بالفقرة الأولى من المادة (١٢٣) عبارة (لجنة التأديب) .

ثالثاً : يستبدل بالملحق أرقام (٢، ٦، ٧، ٩) الملحق المرفق بهذا القرار .

رابعاً : تمحفظ الكلمة (العمانيين) من المادة (١٥/ب) ، وتلغى المادة (٢٤) والبند (ج)

من المادة (٣٠) والبند (ب) من المادة (٣٩) ، كما يلغى كل من الملحقين

رقمي (٣) و (١٠) .

خامساً : تضاف فقرة جديدة إلى نص المادة (٢٩) ، وفقرة جديدة إلى نص المادة (٤٥) ،

ومادة جديدة برقم (٧١) مكررا على النحو الآتي :

المادة (٢٩) : ويجوز وفقا للضوابط التي تضعها لجنة شؤون الموظفين منح

مكافأة تشجيعية إضافية بحد أقصى راتبين في العام الواحد .

المادة (٤٥) : وللرئيس التنفيذي إصدار تعليمات لضبط التزام الموظفين

بمواعيد وساعات العمل الرسمية المحددة .

المادة (٧١) مكررا : يجوز للهيئة التأمين على حياة موظفيها ضد إصابات العمل

والحوادث والوفاة والعجز الكامل والجزئي المستديم والعجز

المؤقت بما لا يجاوز راتب ستين شهرا من آخر راتب يتقادمه

الموظف المصاب أو المتوفى .

ملحق رقم (٢)
جدول رواتب وبدلات الموظفين العمانيين

الإجمالي	العلاوة الدورية	البدلات	الأساسي	الدرجة المالية
٢,٤٠٠	١٢٧	١,٠٠٠	١,٤٠٠	العاشرة
١,٦٥٠	٩٢	٦٥٠	١,٠٠٠	التاسعة
١,٣٥٠	٧٥	٥٥٠	٨٠٠	الثامنة
١,٠٧٥	٦١	٤٥٠	٦٢٥	السابعة
٨٠٠	٥٠	٣٥٠	٥٠٠	السادسة
٦٤٢	٤٤	٢١٠	٤٣٢	الخامسة
٥٢٥	٣٥	١٨٠	٣٤٥	الرابعة
٤١٤	٢٧	١٠٥	٢٠٩	الثالثة
٢٨٣	١٨	١١٠	١٧٣	الثانية
٢٢٥	١٢	١١٠	١١٥	الأولى

ملحق رقم (٦)

جدول رواتب وبدلات الموظفين غير العمانيين

الإجمالي	العلاوة الدولية	البدلات	الأساسي	الدرجة المئالية
٢,٥٨٤	١٩١	٥٥٣	٢,٠٣١	العاشرة
٢,١١٠	١٤٧	٥٥٣	١,٠٥٧	التاسعة
١,٧٣٥	١١٣	٥٣٣	١,٢٠٢	الثامنة
١,٤٩٨	٩١	٥٣٣	٩٦٥	السابعة
١,٢٧٤	٧٠	٥٣٣	٧٤١	السادسة
١,١١٧	٦٣	٤٤٩	٦٦٨	الخامسة
١,٠٤٥	٥٨	٤٣٦	٦٠٩	الرابعة
٩٧٣	٥٢	٤٢٣	٥٥٠	الثالثة
٩٢٨	٤٨	٤٢٣	٥٠٥	الثانية
٨٨٤	٤٤	٤٢٣	٤٦١	الأولى

ملحق رقم (٧)

عقد استخدام الموظفين غير العمانيين

انه فى يوم :

قد تم الاتفاق بين الهيئة العامة لسوق المال

ويمثلها :

وبين : الفاضل /

وجنسيته : (طرف ثان)

على ما يأتي :

بند (١) : يقبل الطرف الأول تعيين الطرف الثاني بوظيفة

براتب مقطوع وقدره () ريال عماني شهرياً يصرف له نهاية كل شهر
ميلادي ، مشتملاً الراتب الأساسي وقدره () ريال عماني وجملة بدلات
وقدرها () ريال عماني ، تشمل الكهرباء والمياه والنقل والهاتف والسكن
والتأثيث .

بند (٢) : يبدأ سريان العقد اعتباراً من تاريخ
لمدة سنة ما لم ينته قبل ذلك لأى سبب من الأسباب .

بند (٣) : إذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في امتداد العقد قبل
انتهائه بشهرين على الأقل اعتبر العقد مجدداً تلقائياً لمدة سنة ثانية ويجدد
من سنة إلى أخرى بنفس الطريقة .

بند (٤) : يجوز لكل من الطرفين إنهاء هذا العقد بغير إبداء الأسباب بشرط إنذار
الطرف الآخر بذلك بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر تحسب ضمن مدة الخدمة
الفعالية . وللطرف الأول التنازل عن حقه في مدة الإنذار أو جزء منها إذا
دعت ظروف الطرف الثاني لذلك وبما لا يتعارض مع مصلحة العمل .

بند (٥) : يتعهد الطرف الثاني بأن يحترم قوانين السلطنة وأنظمتها وتقاليدها
الاجتماعية والدينية وبأن يعمل بأخلاص وولاء تامين وبأن يقوم بواجباته
المحددة في الوظيفة المعين لها وأية واجبات أخرى مماثلة يسندها إليه
الطرف الأول من وقت لآخر وفي أي مكان من السلطنة .

بند (٦) : يتمتع الطرف الثاني هو وأفراد أسرته المقيمين معه في السلطنة بالعلاج والخدمات الطبية المجانية وذلك في حدود الإمكانيات المتوفرة في المستوصفات والمستشفيات الحكومية داخل السلطنة .

بند (٧) : يستحق الطرف الثاني في حالة المرض إجازة مرضية لا تزيد مدتها على شهر متصل براتب كامل فإذا انتهت المدة دون أن يشفى يحال إلى الجهة الطبية المختصة لتقدير مدى صلاحيته للعمل فإذا رأت عدم صلاحيته اعتبر العقد منتهيا اعتبارا من تاريخ قرار عدم الصلاحية .

بند (٨) : يمنح الطرف الثاني إجازة طارئة براتب كامل لا تتجاوز عشرة أيام في السنة التعاقدية وذلك في الحالات التي يقدرها الطرف الأول .

بند (٩) : يمنح الطرف الثاني إجازة سنوية براتب كامل مدتها () يوما خلال مدة العقد على أساس () أيام في الشهر، وإذا اقتضت الحاجة إلى عدم الموافقة على إجازته فإنه يتم تطبيق أحكام المادة () الواردة بلائحة شؤون الموظفين بالهيئة .

بند (١٠) : إذا تعذر الطرف الثاني عن عمله أو تخلف بعد انتهاء الإجازة السنوية المصح له بها لمدة تجاوز (١٥) يوما دون إخطار الطرف الأول رسميًا تعتبر خدماته منتهية ، أما في حالة إخطار الطرف الأول وتقديم مبررات يقتنع بها الطرف الأول فإنه يجوز خصم أيام الغياب من رصيد إجازته السنوية فإذا لم يكن لديه رصيد يتم الخصم من راتبه .

بند (١١) : يستحق الطرف الثاني تذكرة سفر بالطائرة بالدرجة السياحية له ولزوجته ولثلاثة من أولاده حتى سن الحادية والعشرين في الأحوال الآتية :

أ - من موطنه الأصلي إلى مقر العمل بالسلطنة عند بدء الخدمة .

ب - من مقر العمل بالسلطنة إلى موطنه الأصلي وبالعكس عند السفر مرة واحدة خلال السنة التعاقدية .

ج - من مقر العمل بالسلطنة إلى موطنه الأصلي عند انتهاء الخدمة لأى سبب من الأسباب .

بند (١٢) : يستحق الطرف الثاني عند انتهاء الخدمة تعويضاً نقدياً لنقل الأمتعة الشخصية الزائدة بصحبته (جوا) يعادل قيمة نقل عشرين كيلوجرام له وعشرة كيلوجرامات لزوجته وخمسة كيلوجرامات لكل ابن من أبناءه الثلاثة .

بند (١٣) : يستحق الطرف الثاني أو المستحقين عنه تعويضاً في حالة الوفاة أو العجز يحسب بنفس الأساس الوارد في قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وفي جميع الأحوال يتحمل الطرف الأول تكاليف ترحيل الجثمان في حالة الوفاة لأى سبب من الأسباب إلى بلد الطرف الثاني .

بند (١٤) : يستحق الطرف الثاني عند انتهاء خدمته مكافأة نهاية خدمه بواقع راتب شهر عن كل سنة ، بحيث لا يزيد مجموعها على راتب سنة وتحسب على أساس آخر راتب تقاضاه ولا يستحق الموظف المكافأة إذا قلت مدة تعاقده عن سنتين كاملتين ما لم يكن انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز عن العمل .

بند (١٥) : يخضع الطرف الثاني أثناء سريان أحكام هذا العقد لأحكام لائحة شؤون الموظفين بالهيئة العامة لسوق المال ولهم كافة الحقوق وعليه جميع الواجبات المنصوص عليها فيها وذلك فيما لم يرد عنه نص خاص في هذا العقد .

بند (١٦) : يحرر هذا العقد من نسختين يسلم إلى الطرف الثاني نسخة منه .

الطرف الثاني

الطرف الأول

ملاحظات :

- ١- في حالة التعاقد المحلي من داخل السلطنة تحدف البنود أرقام (١١) و(١٢) و(١٣) .
- ٢- في حالة وجود اختلاف بين النصين العربي والإنجليزي فإن النص العربي هو المعتمد .
- ٣- تكون النسخة الموجودة لدى الطرف الأول هي المعتمدة في حالة وجود اختلاف مع النسخة الموجودة لدى الطرف الثاني .
- ٤- يجوز بموافقة الطرفين إضافة أو حذف أي من بنود هذا الملحق وفق مقتضيات العمل .

ملحق رقم (٩)

بدل السفر عن المهام الرسمية والتدريب خارج السلطنة

يستحق الموظف الموفد في مهمة رسمية أو تدريب خارج السلطنة ، بدل سفر عن كل يوم يقضيه في الخارج طبقا للجدول التالي :

البدل عن اليوم الواحد للتدريب للأيام التي تزيد عن ستين يوما	البدل عن اليوم الواحد للتدريب للثلاثين يوما التالية	البدل عن اليوم الواحد للمهام الرسمية والثلاثين يوما الأولى للتدريب	الدرجة
٢١٥	٣٢٥	٦٥٠	رئيس مجلس الإدارة
١١٠	١٦٥	٣٢٥	الرئيس التنفيذي
٦٥	١٠٠	١٩٥	الدرجتين التاسعة والعشرة
٥٥	٨٥	١٦٥	الدرجة الثامنة
٣٥	٥٥	١٠٥	بقية الدرجات

بند (١) : يشمل هذا البدل مصاريف الإقامة والمأكل والانتقال الداخلي والإكراميات والمصاريف النثرية الأخرى .

بند (٢) : يجوز للهيئة أن تخفض بدل السفر للمهام الرسمية والتدريب إلى ما نسبته ٣٥٪ إذا تكفلت الهيئة بنفقات الإقامة .

بند (٣) : يخفض بدل السفر للمهام الرسمية بمقدار النصف في حالة الضيافة ويستثنى من ذلك الأيام الثلاث الأولى .

بند (٤) : في حالة الوفود الرسمية لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يقل بدل رئيس الوفد عن أكبر بدل مستحق لأى عضو .

بند (٥) : يسمح للرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه إقامة حفلات التكرييم إذا كانت هناك ضرورة لذلك ويشترط الحصول على الموافقة المسبقة من رئيس مجلس الإدارة .

بند (٦) : يحسب بدل السفر في مهمة رسمية أو تدريب من يوم سفر الموظف حتى يوم عودته أو اليوم الثالث بعد انتهاء مدة المهمة المقررة أيهما أقرب .

قرار

٢٠٠٨/٨ رقم

بإصدار نموذج وثيقة التأمين الموحدة على المركبات

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٥٠ بالتصديق على اتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عند سير السيارات عبر البلاد العربية ،
والى قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢ ،
والى قانون تأمين المركبات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٤/٣٤ ،
والى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٩٠ بنقل اختصاصات التأمين من وزارة التجارة
والصناعة إلى الهيئة العامة لسوق المال ،
والى قواعد تأمين المركبات الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٥/٩٩ ،
والى نموذج وثيقة التأمين الموحدة على المركبات وملحق الحوادث الشخصية الصادر
بالقرار الوزاري رقم ٩٥/١٠٠ ،
والى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٠٧ م ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرير

المادة الأولى : يعمل بنموذج وثيقة التأمين الموحدة على المركبات المرفق .

المادة الثانية : يلغى القرار رقم ٩٥/١٠٠ ، كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار
أو يتعارض مع أحکامه .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتبار من
الأول من يوليو ٢٠٠٨ .

صدر في : ٢٦ صفر ١٤٢٩ هـ

الموافق : ٤ مارس ٢٠٠٨ م

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابری

الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٨٥٩)

الصادرة في ١٥/٣/٢٠٠٨ م

نموذج وثيقة التأمين الموحدة على المركبات

أولاً

التعريفات

في تطبيق أحكام هذه الوثيقة وملحقها يكون للكلمات والعبارات الآتية المعانى المحددة قرین كل منها ما لم يقتضي سياق النص غير ذلك :

١ - الوثيقة :

وثيقة التأمين الموحدة على المركبات وملحقها.

٢ - المركبة :

أى مركبة لنقل الركاب أو البضائع أو دراجة نارية أو عربة أو مقطورة سواء كانت تندفع بصورة ميكانيكية أو بصورة أخرى (غير استخدام الدواب في الجر) وتستعمل أو من المنوى استعمالها على الطريق داخل حدود السلطنة .

٣ - الطريق :

كل سبيل برى متاح لمرور المركبات فى أى مكان داخل حدود السلطنة .

٤ - الراكب :

أى شخص يكون داخل المركبة فى حدود عدد المقاعد المرخص بها أو صاعدا إليها أو نازلا منها .

٥ - المؤمن :

شركة التأمين المرخص لها بالعمل فى السلطنة .

٦ - المؤمن له :

مالك المركبة الذى يغطي المؤمن من حوادثها على الطريق ، ويعتبر فى حكم المؤمن له كل شخص يقود المركبة المؤمنة .

٧ - الغير (الطرف الثالث) :

كل شخص غير المؤمن له ومن فى حكمه وغير أفراد أسرتهما ولو كان ذلك الشخص من العاملين لدى المؤمن له .

٨ - التأمين الشامل :

التأمين على جسم المركبة ذاتها مع التأمين لصالح الغير والكوارث الطبيعية والحوادث الشخصية .

٩ - الحادث :

كل ما يقع بفعل المركبة أو نتيجة إستخدامها أو تناشر أو سقوط شيء منها أو إنفجارها أو حريقها أو سرقتها ولو لم تكن في حالة سير .

١٠ - السائق المรخص له :

أى شخص يقود المركبة شريطة حصوله على رخصة قيادة سارية المفعول وفقاً لقانون المرور العماني ولائحته التنفيذية .

١١ - طلب التأمين :

الطلب الذى يتولى المؤمن له تعبئته وفق البيانات المحددة به والذى يشمل التأمين المطلوب والمزايا الإضافية والتغطيات التى يرغب فيها .

١٢ - جدول الوثيقة :

الجدول المنصوص عليه بوثيقة التأمين والذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها والذى يحدد البيانات الخاصة بالمؤمن له والمركبة المؤمن عليها والتغطية التأمينية المنوحة .

١٣ - فترة التأمين :

الفترة المحددة فى وثيقة التأمين والتى تكون خلالها وثيقة التأمين سارية المفعول أو أية فترة تجدد لها الوثيقة بناء على اتفاق يتم بين الطرفين .

١٤ - التحمل :

المبلغ الثابت الذى يتحمله المؤمن له عن كل حادث والمحدد فى جدول الوثيقة .

١٥ - الاستهلاك :

النسبة التى يساهم بها المؤمن له عند وقوع حادث - وفقاً لقواعد وجداول الاستهلاك المرفقة - فى تكلفة قطع الغيار الجديدة الأصلية فى حالة الخسارة الجزئية وفى حالة الخسارة الكلية هى النسبة المخصومة من القيمة النقدية للمركبة .

١٦ - التأمين الإجباري :

التأمين على كل ما يقع للغير من وفاة وإصابات جسمانية وأضرار مادية ومصاريف العلاج .

١٧ - ملحق الحوادث الشخصية :

يغطي ما ينبع عن حوادث المرور من وفاة أو إصابات بدنية مالك المركبة وقائدها وأسرتهما في الحدود الموضحة بالملحق .

١٨ - العجز الكلى المستديم :

العجز الذى تسببه الإصابة وينتج عنه إما فقدان تام مستديم للقدرة على الكسب أو العمل أو على استخدام الأعضاء المصابة ، أو بلوغ نسبة تعويض أى إصابة أو مجموع نسب تعويض أكثر من إصابة دائمة مائة أو أكثر .

١٩ - العجز الجزئى المستديم :

العجز الذى تسببه الإصابة لعضو أو أعضاء وينتج عنه نقص مستديم فى مقدرة المصاب على الكسب أو على استخدام العضو أو الأعضاء المصابة .

٢٠ - العجز المؤقت :

العجز الذى تسببه الإصابة وينتج عنه فقدان مقدرة المصاب على الكسب أو على استخدام العضو أو الأعضاء المصابة بصفة مؤقتة .

٢١ - الخسارة الاستدلالية :

الخسارة التى تكون فى حكم الخسارة الكلية للمركبة متى أصيبت بأضرار جعلتها فى حكم ذلك ، نتيجة تجاوز التكلفة الفعلية لإصلاحها ٧٥٪ من قيمتها وقت وقوع الحادث .

ثانياً : طلب التأمين

جدول رقم (١)

معلومات عن المؤمن له

١ - بيانات مقدم الطلب

القبيلة	الثالث	الثاني	الأول	الإسم حسب البطاقة المدنية :
				الاسم التجاري :
العمر :	تاريخ الميلاد :			
المقر الرئيسي :	رقم السجل التجاري :			
صندوق البريد :	العنوان :			
الرمز البريدي :	المدينة / القرية :			
البريد الإلكتروني :	هاتف المنزل :			
	النقال :			
صندوق البريد :	المهنة :			
الرمز البريدي :	جهة العمل :			
تاريخ الإنتهاء :	هاتف المكتب :			
	رقم رخصه قيادة المركبة :			
٢ - تفاصيل التغطية التأمينية				
نوع السيارة : ركاب / نقل / شاحنة صغيرة / شاحنة كبيرة / أخرى				
الاستعمال : خصوصى / تجاري / أجراة / تعليم قيادة / أخرى				

توقيع المؤمن :

توقيع المؤمن له

: التاريخ :

عدد الأشخاص المصرح لهم قيادة المركبة

الإسم	العمر	الجنس	الصلة (القرابة أو العلاقة)	رقم البطاقة المدنية

إيضاح : لا يحق للمؤمن رفض تسوية أي مطالبة بحججة أن قائداً المركبة ليس مدرج ضمن قائمة الأشخاص المصرح لهم بقيادة المركبة ، ويطبق جدول التحمل المدرج في الوثيقة .

هل توجد لديك مطالبات لم يتم تسويتها من قبل المؤمن وما نوعها ؟
 نعم ، لا

إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها وتاريخ حدوثها

.....

المؤمنين السابقين :

- - ١
 - ٢
 - ٣

توقيع المؤمن :

توقيع المؤمن له

التاريخ :

جدول رقم (٢ - أ)
فترة ونوع تغطية التأمين

نوع تغطية التأمين	نعم	قسط التأمين	التوقيع
تأمين إجباري .		ربع	
تأمين إجباري + حوادث شخصية .		ربع	
تأمين إجباري + الكوارث الطبيعية (STF)		ربع	
تأمين إجباري + حوادث شخصية + الكوارث الطبيعية (STF)		ربع	
تأمين إجباري + تأمين حريق وسرقة وسطو فقط + فعل متعمد من الغير (فى حالة عدم الاستعمال أو السفر فقط) .		ربع	
تأمين شامل : أ - تأمين إجباري + الفقد والتلف + حوادث شخصية + الكوارث الطبيعية (STF)		ربع	

جدول رقم (٢ - ب)

التأمين على معدات (الحفر ، الرفع ، الأعمال الإنسانية ، الزراعية ، الأشغال الأخرى المماثلة)

نوع تغطية التأمين	نعم	قسط التأمين	التوقيع	م إلى : / / م	فترة التأمين المطلوبة من :
تأمين إجباري + المسئولية المدنية تجاه الطرف الثالث أثناء التشغيل أو في موقع العمل .		ربع			١
تأمين إجباري + المسئولية المدنية تجاه الطرف الثالث أثناء التشغيل أو في موقع العمل + الكوارث الطبيعية (STF)					٢
التأمين الشامل + المسئولية المدنية تجاه الطرف الثالث أثناء التشغيل أو في موقع العمل .		ربع			٣
التأمين الشامل + التأمين في موقع العمل		ربع			٤
اجمالى قسط التأمين					

توقيع المؤمن :

التاريخ :

توقيع المؤمن له

جدول رقم (٣)

المزايا الإضافية الجديدة

التوقيع	قسط التأمين	نعم	تغطيات تأمينيه إضافية
ر.ع			١- بدون دفع استهلاك على قطع الغيار الجديدة
ر.ع			٢- الإصلاح في ورشة الوكالة متى تجاوز استخدام المركبة عن سنة واحدة
ر.ع			٣- بدون دفع أي تحمل
ر.ع			٤- خدمة سحب السيارة بدون تحديد المسافة
ر.ع			٥- إستبدال زجاج المركبة الأمامي بأخرى أصلية من الوكالة
ر.ع			٦- سيارة بديلة طوال فترة إصلاح المركبة
ر.ع			٧- ممتلكات المؤمن له خارج المركبة
ر.ع			٨- التعويض النقدي عن التعطل بمقدار ر.ع عن كل يوم تعطل
ر.ع			٩- التجديد التلقائي في حالة عدم وجود مطالبة
ر.ع			١٠- أي مزايا أخرى يتفق عليها .
ر.ع			مبلغ القسط المطلوب سداده بالنسبة للمزايا الإضافية

توقيع المؤمن :

توقيع المؤمن له

التاريخ :

ثالثاً :
جدول الوثيقة :

	رقم الوثيقة :
	إسم المؤمن :
	نوع التأمين :
	إسم المؤمن له :
صندوق البريد : الرمز البريدي :	العنوان :
	المهنة أو الوظيفة :
من : / / م إلى : / / م	مدة التأمين :
ربع ربع ربع ٣ ربع	أ) قسط التأمين ب) خصم عدم المطالبة ج) صافي قسط التأمين (أ - ب) د) تأمين مصارف علاج هـ) رسوم الإشراف والرقابة (٦ في الألف من صافي قسط التأمين) و) رسوم صندوق الطوارئ (١٪ من صافي قسط التأمين)
ربع	ح) القسط المدفوع = (ج + د + هـ + و)

رقم التسجيل	مبلغ التأمين	سنة الصنع	الغرض من الترخيص	وطراز المركبة	رقم المحرك	اسطوانة المحرك أو قوة المحرك	القاعدة (الشاسي)	رقم القاعدة	رقم المركب	عدد المقاعد المركبة لها بما فيها مقعد السائق	وزن المركبة

التحمل : يتحمل المؤمن له المبلغ الموضح أدناه :

ر.ع ١	إذا كان السائق من الأشخاص المصرح لهم بالقيادة ضمن القائمة الموجودة في طلب التأمين ، وعمره ٢٥ سنة فأكثر .	
ر.ع ٢	إذا كان السائق من الأشخاص المصرح لهم بالقيادة ضمن القائمة الموجودة في طلب التأمين ، وعمره أصغر عن ٢٥ سنة .	
ر.ع ٣	إذا كان السائق من الأشخاص غير المذكورين بالقائمة وعمره ٢٥ سنة فأكثر .	
ر.ع ٤	إذا كان السائق من الأشخاص غير المذكورين بالقائمة وعمره أصغر عن ٢٥ سنة .	

توقيع المؤمن :

توقيع المؤمن له

التاريخ :

- يحدد مبلغ التأمين الموضح في جدول الوثيقة وفقاً لما يلى :
- ١- تحدد قيمة المركبة نقداً عند تاريخ الشراء حسب فاتورة شراء المركبة لأول مرة ، فإذا لم تتوافر فاتورة الشراء المذكورة فتطلب شهادة من الوكالة بالقيمة الفعلية للمركبة نقداً في تاريخ الشراء لأول مرة .
 - ٢- يحسب الاستهلاك حسب جدول الاستهلاك المعتمد (١ أو ٢) من الملحق رقم (١) .
 - ٣- الفرق بين (البند ١ ، البند ٢) يعتبر القيمة التأمينية للمركبة عند بدء التأمين في السنوات التالية للسنة الأولى وهو الأساس الذي يعتمد به في تسوية مبلغ التعويض في حالة وقوع حادث .
 - ٤- استثناء من القواعد المنصوص عليها أعلاه ، يجوز تحديد مبلغ التأمين بقيمة أعلى من القيمة التي تحددها القواعد السابقة .

قيود الاستعمال :

يجب على المؤمن له ألا يستعمل المركبة إلا لغرض المرخص ، وفي حالة استعمال المركبة في غير الغرض المرخص له فلا يشمل التأمين تفطير الحوادث الناتجة عن هذا الاستعمال .

حدود مسؤولية المؤمن :

- ١-أ- الحد الأقصى لمسؤولية المؤمن عن تكاليف الإصلاح وفقاً للبند (٣) من الفصل الأول ١٥٠ ريالاً عمانيماً (مائة وخمسون ريالاً عمانيماً) .
- ب- الحد الأقصى لتكاليف الحراسة والنقل المصرح بها وفقاً للبند (٥) من الفصل الأول ١٠٠ ريال عماني (مائة ريال عماني) .
- ٢- الحد الأقصى لمسؤولية المؤمن بالنسبة للفقرة (أ) من البند (١) من الفصل الثاني عن أي مطالبة أو جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد هو قيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض .
- ٣- الحد الأقصى لمسؤولية المؤمن بالنسبة للفقرة (ب) من البند (١) من الفصل الثاني عن أي مطالبة أو جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد ٧٥٠٠ ريال عماني (خمسة وسبعون ألف ريال عماني) مالم يتطرق كتابة على مبلغ أكبر .

٤- الحد الأقصى لمسؤولية المؤمن بالنسبة للفقرة الأولى / ثانياً من الفصل الثاني ١٠,٠٠٠ ريال عماني (عشرة آلاف ريال عماني) عن السنة التأمينية أيا كان تكرار الحوادث .

٥- الحد الأقصى لمسؤولية المؤمن بالنسبة لمصاريف الإسعافات الأولية الواردة بالفصل الثالث عن أي مطالبة أو جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد ٤٠٠ ريال عماني (أربعين ألف ريال عماني) .

قواعد سداد مصاريف العلاج :

يلتزم المؤمن بسداد مصاريف علاج الإصابات البدنية التي تقع لغيره أو للمؤمن له ومن في حكمه وأفراد أسرتهما للمستشفيات والجهات الطبية وفقاً للقواعد الآتية :

أ - تعد المستشفى أو الجهة الطبية تقريراً تفصيلياً بالعلاج الذي تم بالفعل، والتكلفة الحقيقية مدعماً بالمستندات الالزمة .

ب - يعتد عند المطالبة بمصاريف العلاج بالقيمة التي تعتمدها وزارة الصحة .
ج - على المؤمن بعد الإطلاع على أوراق التقرير توريد المبلغ المطلوب إلى المستشفى أو الجهة الطبية التي تولت علاج المصاب .

لقد اطلعت على محتويات وجدول وثيقة التأمين وأتفق تماماً مع ما ورد بها من شروط والتزامات، كما أؤكد بأن المعلومات التي قدمتها إلى الشركة المؤمنة صحيحة .

الطرف الأول : **الطرف الثاني :**

الإسم : **شركة التأمين :**

توقيع المؤمن له : **توقيع المؤمن :**

الوقت : **التاريخ :**

رابعا

الفصل الأول : التأمين ضد الفقد والتلف

- ١- يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عن الفقد أو التلف الذي يلحق بالمركبة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها الموجودة بها والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها وذلك نتيجة لحادث :
 - أ - حادث عرضي أو تصادم أو تدهور .
 - ب - حريق أو انفجار خارجي أو الإشتعال الذاتي أو الصاعقة .
 - ج - الفيضانات والعواصف والزوابع والأعاصير .
 - د - السطو أو السرقة .
 - ه - فعل متعمد صادر عن الغير .
- ٢ - على المؤمن أن يقوم بإصلاح المركبة المتضررة من الحادث وإعادتها إلى حالتها التي كانت عليها قبل وقوع الحادث . ويحق له دفع قيمة تلك الأضرار بعد موافقة المؤمن له نقدا على ألا تتعدي مسؤولية المؤمن قيمة إستبدال الأجزاء المتضررة والقيمة المعقولة لتركيب هذه الأجزاء .
- ٣ - للمؤمن له القيام بإصلاح الأضرار التي قد تلحق بالمركبة نتيجة الحادث المؤمن ضده بموجب هذه الوثيقة إذا كانت قيمة الإصلاح المقدرة لا تتجاوز ١٥٠ ريالا عمانيا (مائة وخمسون ريالا عمانيا) ، ولا يحق له القيام بالإصلاح إذا كانت القيمة تتجاوز ذلك المبلغ إلا بعد موافقة المؤمن .
وعليه في حالة الإصلاح أن يقدم للمؤمن كشفا مفصلا بتكاليف الإصلاح ومعتمدا من جهة الإصلاح للحصول على قيمة الإصلاح .
- ٤ - على المؤمن أن يعوض المؤمن له قيمة المركبة نقدا في حالة الخسارة الكلية الفعلية أو الإستدلالية وله بعد موافقة المؤمن له أن يعوضه بمركبة أخرى من نفس الطراز والنوع والمواصفات .
- ٥ - يلتزم المؤمن بتحمل تكاليف حراسة المركبة ونقلها إلى أقرب ورشة إصلاح في المكان الذي وقع فيه الفقد أو التلف المؤمن ضدها على ألا تتجاوز تلك التكاليف (١٠٠) ريال عماني .

استثناءات الفصل الأول :

لا يكون المؤمن مسؤولاً عن دفع أي تعويض عن الأمور التالية :

١- الخسارة التبعية التي تلحق بالمؤمن له أو النقص في قيمة المركبة نتيجة الإستعمال أو البلي أو القدم أو أي عطل أو خلل أو كسر ميكانيكي أو كهربائي .

٢- التلف الحاصل للمركبة نتيجة زيادة الحمولة أو زيادة عدد الركاب على العدد المرخص به قانوناً متى ثبت أن الزيادة في الحالتين هي سبب الحادث .

٣- تلف الإطارات إذا لم يقع في نفس الوقت تلف للمركبة المؤمن عليها .

٤- الفقد أو التلف الذي يلحق بالمركبة من الحوادث الناجمة عن :

أ - وقوع قائد المركبة سواء المؤمن له أو من في حكمه تحت تأثير مسكر أو مخدر .

ب - إستعمال المركبة في غير الأغراض المحددة في هذه الوثيقة والمرخصة بها .

ج - قيادة المركبة من شخص غير مرخص له قانوناً بالقيادة .

الفصل الثاني

التأمين الإجباري

يفطي التأمين الإجباري :

أولاً ، التأمين لصالح الغير (الطرف الثالث) :

١- عند وقوع حادث نتج أو ترتب على إستعمال المركبة المؤمن عليها ، يتلزم المؤمن ، في حدود مسؤوليته المنصوص عليها في هذه الوثيقة ، دفع جميع المبالغ المتزامن قانوناً بدفعها كتعويض عن :

أ - الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأى شخص بما في ذلك ركاب المركبة (ما عدا المؤمن له شخصياً وقائد المركبة وقت الحادث وأفراد أسرته وما

الوالدان والأولاد والزوج) ويعتبر الشخص من ركاب المركبة إذ كان

بداخلها أو صاعداً عليها أو نازلاً منها . ويعتبر العاملون لدى صاحب

المركبة مشمولين بهذه التغطية باعتبارهم طرفاً ثالثاً (ما لم تعتبر

الجهات القضائية إصابة العامل مشمولة بتغطية تأمينية طبقاً لأى قانون آخر أو وثيقة تأمين إصابات العمل) .

ب - الأضرار التي تصيب الأشياء والمتلكات خارج المركبة ماعدا المملوک منها

للمؤمن له أو لقائد المركبة وقت الحادث أو لأفراد أسرتهما أو ما كان

لدى أي منهم برسم الأمانة أو في حراسته أو في حيازته .

ج - مصاريف علاج الإصابات التي تلحق الغير من الحادث .

د - تكاليف ومصاريف الجهات الطبية وفق القواعد والحدود المنصوص

عليها في جدول الوثيقة .

ه - النفقات المتربعة على الحادث من حراسة المركبة ونقلها إلى أقرب

ورشة للإصلاح وتسليمها في المكان الذي وقع فيه الفقد والتلف .

و - المبالغ المحكوم بها قضائيا وتشمل (التعويضات ، المصاريف القضائية ،

المصاريف القانونية (مثل تقرير الخبرير إن تمت الإحالة إليه أو ترجمة

تقارير أو ما شابه) ، أتعاب المحامي) .

ثانيا : مصاريف علاج إصابات المؤمن له ومن في حكمه وأفراد أسرتهما :

يغطي هذا التأمين مصاريف علاج الإصابات التي تلحق بالمؤمن له ومن في

حكمه وأفراد أسرتهما من حادث المركبة المؤمنة وذلك في حدود المبلغ المحدد

في جدول وثيقة التأمين ، ويلتزم المؤمن بأن يؤدي هذه المصاريف إلى

المستشفيات والجهات الطبية وفقا للقواعد المحددة بجدول هذه الوثيقة .

يمتد التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل ، في حدود الأحكام والشروط

الواردة به ، إلى مسؤولية كل قائد للمركبة يأذن له المؤمن له بقيادة المركبة

المؤمنة ، بشرط أن يكون قد التزم ونفذ شروط هذه الوثيقة وخضع لها بالقدر

الذي تسرى به وذلك كما لو كان هو المؤمن له ذاته .

الفصل الثالث

مصاريف الإسعافات الأولية

يلتزم المؤمن بتحمل مصاريف الإسعافات الأولية من أية إصابة بدنية تلحق أى شخص - بما فى ذلك المؤمن له ومن فى حكمه وأفراد أسرتهما وركاب المركبة المؤمن عليها - تكون قد نتجت مباشرة وفورا عن وقوع حادث للمركبة المذكورة وذلك بما لا يتجاوز ٤٠٠ ريال عماني عن جملة المطالبة أو المطالبات فى الحادث الواحد .

الفصل الرابع

استثناءات عامة

١ - لا يغطى هذا التأمين الفقد أو التلف أو المسئولية المدنية الـتى تنتج أو تنشأ عن الحوادث الـتى تقع من المركبة المؤمن عليها فى الحالات الآتية :

- الحوادث الـتى تكون وقعت أو نشأت أو نتجت أو تعلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالبراكين أو الـزلزال والـهـزـات الأرضـية أو الغـزو أو أـعـمـالـ العـدـوـ الأـجـنبـيـ أو الأـعـمـالـ الـحـرـبـيـةـ سـوـاءـ أـعـلـنـتـ الـحـرـبـ أـمـ لـمـ تـلـعـنـ أوـ الـحـرـبـ الـأـهـلـيـةـ أوـ الـإـضـرـابـ أوـ الـإـرـهـابـ أوـ الـإـضـطـرـابـاتـ الشـعـبـيـةـ أوـ الـعـصـيـانـ أوـ الـثـورـةـ أوـ الـانـقلـابـ الـعـسـكـرـيـ أوـ اـغـتـصـابـ السـلـطـةـ أوـ الـمـصـادـرـ أوـ التـأـمـيمـ أوـ الـمـوـادـ الـنـظـائـرـ الـمـشـعـةـ أوـ الـتـفـجـيرـاتـ الـذـرـيـةـ أوـ الـنـوـوـيـةـ أوـ أـىـ عـاـمـلـ يـتـصـلـ بـطـرـيـقـ مـباـشـرـ أوـ غـيرـ مـباـشـرـ بـأـىـ سـبـبـ مـنـ الـأـسـبـابـ الـمـتـقـدـمـةـ .

٢ - عند تحديد المسئولية تجاه الطرف الثالث لا يكون المؤمن مسؤولا عن الأضرار أيا كان نوعها الناتجة مباشرة أثناء وبسبب تشغيل المركبة المؤمنة في موقع العمل الخاص بالحضور أو الرفع في أعمال إنشائية أو زراعية أو أعمال أخرى مماثلة ، ولا يعتبر تشغيلا في حكم هذا البند سير المركبة على الطريق من وإلى موقع ذلك التشغيل .

٣ - لا يغطى هذا التأمين الأشياء أو الحمولة المنقوله في أو على المركبة المؤمنة .

٤ - لا يغطى هذا التأمين الخسارة التبعية الناتجة عن خسارة تسبب فيها خطر تشمله وثيقة التأمين .

الفصل الخامس

الشروط العامة

- ١- تعتبر الوثيقة وجداولها وملحقاتها وطلب التأمين عقداً واحداً وكل كلمة أو عبارة أعطى لها معنى خاص في أي جزء من الوثيقة أو طلب التأمين يكون لها ذات المعنى في أي مكان آخر وردت فيه ما لم يقتضي سياق النص معنى آخر.
- ٢- يجب على المؤمن له أن يتخد جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على المركبة المؤمن عليها وحمايتها من الفقد أو التلف ولإبقائها في حالة صالحة للاستعمال، ويجوز للمؤمن في أي وقت إجراء معاينة للمركبة المؤمن عليها أو أي جزء منها.
- ٣- في حالة وقوع حادث أو عطب للمركبة يجب أن لا يترك المؤمن له المركبة أو أي جزء منها دون حراسة دون اتخاذ الاحتياطات الالزمة لمنع زيادة الأضرار، وإذا تمت قيادة المركبة قبل إجراء التصليحات الالزمة فإن كل زيادة في التلف أو كل تلف آخر يلحق بالمركبة لن يكون المؤمن مسؤولاً عنه.
- ٤- أ - لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى الفصل الثاني (التأمين الإجباري) على المركبة أثناء سريانه ما دام ترخيص المركبة قائماً ولا يترتب على هذا الإلغاء لوقوع أي أثر بالنسبة للغير. ويستثنى من ذلك حالة تقديم وثيقة تأمين جديدة لباقي مدة سريان ذلك التأمين وملكية المركبة مبيناً عليها اسم شركة التأمين الجديدة، وفي هذه الحالة يرد المؤمن إلى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المناسب مع المدة التي كانت الوثيقة سارية فيها بحسب فئات التأمين قصيرة الأجل المحددة بالجدول رقم (٤) باللحظ (١) من هذه الوثيقة بشرط ألا تكون هناك مطالبة نشأت في فترة سريان الوثيقة.
- ب - للمؤمن أن يفسخ أحكام الفصل الأول (الفقد والتلف) من هذه الوثيقة - وذلك في حالة ثبوت وجود مسببات جوهرية ومحنة تستدعي هذا الإلغاء مثل القيام بأعمال متعمدة للحصول على التعويض - بإشعار كتابي يرسل إلى المؤمن له

بخطاب مسجل قبل خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد للفسخ على آخر عنوان معروف له وفي هذه الحالة يرد المؤمن إلى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول حسب الآتى :

$$\frac{\text{الفترة المتبقية}}{\text{فتره التأمين}} \times \text{قسط التأمين}$$

كما أن للمؤمن له أن يفسخ أحكام الفصل الأول من هذه الوثيقة بأشعار كتابي يسلم أو يرسل إلى المؤمن بخطاب مسجل وفي هذه الحالة يرد المؤمن إلى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المناسب مع المدة التي كانت الوثيقة سارية فيها بحسب فئات التأمين القصير الأجل المحددة بالجدول رقم (٤) بالملحق (١)، وفي الحالتين يشترط ألا يكون هناك مطالبه نشأت في فترة سريان الوثيقة .

ج - إذا انتهت مدة التأمين على المركبة يبقى المالك المركبة مسؤولاً وحده عن أي مطالبة نشأت بعد انتهاء الوثيقة .

د - مع عدم الإخلال بحكم الفقرة (ب) من هذا البند ، إذا بيعت المركبة قبل نهاية مدة التأمين يبقى المؤمن له والمؤمن الأصليان مسؤولين عن أي إدعاء ضد المركبة ، فإذا كان تأمينها شاملًا بقى المؤمن الأصلي مسؤولاً كذلك عن تعويض ما يلحقها من أضرار مادية من حوادث السير وفقاً لأحكام وشروط هذه الوثيقة وذلك كله إلى أن يبلغ اسم المالك الجديد إلى جهة تسجيل المركبات بشرطة عمان السلطانية .

ه - في حالة وقوع حادث قد يتربّع عليه مطالبة يجب على المؤمن له أو من ينوب عنه أن يخطر المؤمن كتابة بذلك فوراً مع إعطائه جميع البيانات الخاصة به وكل إعلان أو إخطار بالمطالبة أو إنذار أو أوراق قضائية يجب أن تبلغ أو تسلم للمؤمن فوراً بمجرد تسلمه المؤمن له أو من ينوب عنه إياها .

كما يجب على المؤمن له إخطار المؤمن فورا بمجرد العلم بقيام دعوى أو تحقيق أو تحريات خاصة بالحادث المذكور وفي حالة وقوع سرقة أو عمل جنائي آخر قد يترب عليه قيام مطالبة وفقا لهذه الوثيقة يتعين على المؤمن له أن يخطر الشرطة فورا والتعاون مع المؤمن في سبيل إدانة مرتكب الجريمة .

٦- يحق للمؤمن في أي وقت إذا ارتأى ذلك أن يتولى الدفاع وأن يباشر الدعوى باسم المؤمن له بخصوص أية مطالبة قد يسأل عنها المؤمن بموجب هذه الوثيقة وأن يقوم بتسوية تلك المطالبة وله أن يطالب باسم المؤمن له ولصلاحته بجميع التعويضات والضمادات وللمؤمن في هذا الشأن كامل السلطة في مباشرة أية إجراءات وفي التصالح في أية مطالبة .

٧ - أ - إذا ثبت من تقرير الشرطة أن المسئولية عن وقوع الحادث مشتركة بين مرکبتيں متصادمتین فإن مسؤولية كل مرکبة نحو الأخرى عن الأضرار المادية تكون بنسبة خطأ قائدها ، فإذا لم يحدد التقرير النسبة اعتبر الخطأ مقسما بالتساوي بينهما ، وتحدد مسؤولية مؤمن كل مرکبة بنسبة ٥٠ % من الأضرار المادية للمرکبة الأخرى ويتحمل مالك المرکبة المتضررة شخصيا النصف الثاني من أضرار مرکبته ما لم يكن مؤمنا عليها تأمينا شاملا فيتحمل عندئذ المؤمن تعويض هذا النصف الآخر ويسرى ذات المبدأ إذا كانت المسئولية عن وقوع الحادث مشتركة بين أكثر من مرکبتيں .

ب - لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الإصابات البدنية المترتبة على حوادث السير حيث يتحقق لمن يصاب بإصابة بدنية ولورثة المتوفين من الطرف الثالث بسبب هذا الحادث الحصول على المبلغ المحكوم به قضائيا بموجب حكم نهائى من مؤمن أو مؤمنى جميع المرکبات الأخرى المشتركة في المسئولية عن الحادث .

ج - الإصابات البدنية والوفاة لقائد المرکبة أو من في حكمه أو لأحد أو أكثر من أفراد أسرتهما : تتحدد مسؤولية كل مرکبة عن الإصابات البدنية والوفاة بنسبة خطأ قائدها فإذا لم تتحدد النسبة اعتبر الخطأ مقسما بالتساوي فيما بينهما وعليه إذا ثبت أن الخطأ مشترك بين مرکبتيں ولم تتحدد النسبة اعتبر الخطأ مقسما بينهما بنسبة ٥٠ % ومن ثم تتحدد مسؤولية مؤمن كل مرکبة بنسبة ٥٠ %

من الإصابات البدنية أو الوفاة لمالك المركبة الأخرى أو من في حكمه أو لأحد أو لأكثر من أفراد أسرتيهما المتضرر من الحادث ويتحمل مالك المركبة شخصياً النصف الآخر عن تلك الإصابات أو الوفاة الصادر بها حكم نهائي ما لم يكن مالك المركبة مؤمناً بموجب ملحق الحوادث الشخصية فعندئذ يدفع مؤمنه النصف الآخر وفق أحكام وحدود هذا الملحق . ويُسرى نفس المبدأ إذا كانت المسئولية عن وقوع الحادث مشتركة بين أكثر من مركبتين .

د - مصاريف علاج الإصابات البدنية التي تلحق المؤمن له ومن في حكمه وأفراد أسرتيهما . تتحدد مسؤولية كل مركبة عن تلك المصاريف بنسبة خطأ قائلها فإذا لم تتحدد النسبة اعتبر الخطأ مقسماً بالتساوي بينهما ، فيتحمل المؤمن لديه المركبة بنسبة ٥٠٪ من تلك المصاريف وبحد أقصى المبلغ المبين بالبند (٤) من جدول هذه الوثيقة بينما يتحمل مؤمن المركبة الأخرى نسبة ٥٠٪ من محمل تلك المصاريف ، ويُسرى ذات المبدأ إذا كانت المسئولية عن وقوع الحادث مشتركة بين أكثر من مركبتين .

٨ - للمؤمن شامل حق الرجوع مباشرة إلى المؤمن لديه للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بمركبته نتيجة لحادث متسببة فيه مركبة أو مركبات أخرى مؤمنة لدى ذات المؤمن أو شركات تأمين أخرى على أن يعود المؤمن بقيمة ما دفعته على الشركة المؤمن لديها المتسبب في الحادث وفي هذه الحالة لا يفقد المؤمن له ميزة الخصم المستحقة له لعدم وجود مطالبة وذلك كله بما لا يتعارض مع حق المؤمن له تأمين شامل في الرجوع مباشرة على الشركة المؤمن لديها بالمطالبة بكامل التعويض الذي لحق بمركبته نتيجة الحادث المشترك متسببة فيه مركبة أو أكثر على أن تعود الشركة المؤمن لديها على الشركات الأخرى بنسبة مسؤوليتها عن الأضرار التي لحقت بهذه المركبة .

٩- إذا وجد - وقت المطالبة بتعويض بموجب هذه الوثيقة - أي تأمين آخر يغطي نفس الفقد أو التلف أو المسؤولية فإن المؤمن لا يلتزم إلا بدفع جزء من قيمة ذلك الفقد أو التلف أو التعويض أو التكاليف أو المصروفات معادل لنسبة مبالغ التأمين أو التعويض بموجب هذه الوثيقة إلى مجموع مبالغ التأمين أو التعويض عن نفس الفقد أو التلف أو المسؤولية مجتمعة .

١٠- يعتبر شرطاً أساسياً لالتزام المؤمن بدفع أي مبلغ مستحق عليه بموجب هذه الوثيقة أن يوفى المؤمن له وفاء كاملاً بما توجبه شروط هذه الوثيقة من القيام بعمل أو الامتناع عن عمل ويعتبر كذلك شرطاً أساسياً لالتزام المؤمن بصحة البيانات والإقرارات الصادرة عن المؤمن له في طلب التأمين المقدم منه واستيفاء الأخطار بالحادث طبقاً للبند (٤) من هذا الفصل .

١١- للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إلى الطرف الثالث وأن يمتنع عن أداء التعويض المقرر للمؤمن له عن أضرار المركبة المؤمنة تأميناً شاملاً أو تعويض الإصابات البدنية التي تصيب المؤمن له و من في حكمه وأفراد أسرتهما وكذلك مصاريف العلاج والإسعافات الأولية إذا كانت الوثيقة تغطي هذه الإصابات وذلك في الحالات الآتية :

أ- إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدعاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في قبول المؤمن تغطية الخطأ أو على سعر التأمين أو شروطه .

ب- إذا نشأ الحادث عن استعمال المركبة في غير الفرض المرخصة من أجله أو عن قبول ركاب أكثر أو وضع حمولة تزيد على المقرر لها بشرط أن تكون الزيادة في الحالتين هي التي تسببت في الحادث أو لأن حمولتها غير محظومة بشكل فنى محكم أو بسبب تجاوزها حدود العرض أو الطول أو العلو المسموح به .

ج- إذا كان قائداً المركبة غير مرخص له أصلاً بقيادة نوع المركبة أو جرد منها أو سحبته منه بموجب أمر صادر من الجهات المختصة أو كان واقعاً تحت تأثير مسكر أو مخدر .

د - إذا ثبت أن الحادث أو الوفاة أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن قصد . ولا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن وفقاً لأحكام هذا البند والشروط الواردة بهذه الوثيقة أى مساس بحق المضرور قبل المؤمن له .

١٢-أ - لا تسمع الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذه الوثيقة بعد انقضاء سنتين من تاريخ حدوث الواقعه التي رفعت بشأنها الدعوى ، على أنه في حالة إخفاء بيانات جوهرية متعلقة بالخطر المؤمن أو تقديم بيانات جوهرية غير صحيحة فإن مدة التقادم المذكورة تسرى من تاريخ علم صاحب المصلحة في رفع الدعوى ببيانات المخفاة أو البيانات الصحيحة .

ب - ينقطع التقادم المشار إليه بالفقرة السابقة بكتاب مسجل أو بتسليم المستندات المتعلقة بالمطالبة إلى المؤمن المعنى خلال الفترة المشار إليها بتلك الفقرة .

١٣- تعتبر شرطة عمان السلطانية هي الجهة المختصة بإصدار تقارير فحص المركبة المتضررة من أي حادث وفي حالة وجود خلاف على مسببات الأضرار الغير المرئية الواقعه بالمركبة والتي لم يجزم تقرير الفحص فيما إذا كانت من الحادث أم لا ، ترسل المركبة للوكاله المعنية أو لورشة تصليح درجه أولى لتحديد سبب الضرر إن كان من الحادث أو نتيجة للبلى والقدم فإذا كانت هذه الأضرار هي نتيجة للحادث يتحمل المؤمن جميع التكاليف ، أما إذا كانت الأضرار غير ناتجة عن الحادث يتحمل صاحب المركبة تكلفة الفحص والإصلاح . أما في حالة عجز الوكالة أو ورشة التصليح عن تحديد السبب يكون تقرير إدارة الفحص هو الفيصل الذي يجب على جميع الأطراف الالتزام به .

١٤- لا يحق للمؤمن تأجيل تسوية مطالبة الطرف الثالث بسبب عدم قيام المؤمن له المسؤول عن الحادث بدفع مبلغ التحمل المستحق عليه للمؤمن .

١٥- لا يجوز خصم الإستهلاك أو تركيب قطع مستعملة إذا كانت القطع من ضمن القائمة المحددة من قبل شرطة عمان السلطانية ، حسب الجدول رقم (٥) من الملحق رقم (١) .

- ١٦- في حالة التأمين على المعدات الآلية المستخدمة في الحفر أو الإنشاءات أو ما شابه ، فعلى المؤمن عرض التأمينات الأخرى التي تغطي الأخطار المعرضة لها هذه المعدات في حال استخدامها في موقع العمل وأخذ موافقة أو رفض صاحب المعدة كتابة وذلك في طلب التأمين وفقا للجدول (٢ - ب) وإذا كانت هذه المعدات مباعة بالأقساط فيجبأخذ موافقة الشركة أو البنك الممول (الراهن) .
- ١٧- المدة القصوى لصلاح أي مركبة متضررة هي ثلاثة يومنا فقط من تاريخ إستكمال ملف الحادث ، وفي حالة تجاوز المدة المشار إليها فللمتضرر الحق في اللجوء إلى المحاكم المختصة مباشرة للمطالبة بالتعويض .
- ١٨- على المؤمن صرف التعويضات النقدية عن الإصابات والأضرار الناتجة من حوادث المركبات في خلال مدة لا تجاوز ١٤ يوما من تاريخ إستكمال ملف الحادث أو من تاريخ صدور الحكم النهائي .
- ١٩- يتم إصلاح المركبة المتضررة بالوكالة المعنية إذا لم يتجاوز مدة استخدامها سنة من تاريخ التسجيل الأول ويتم في ورشة إصلاح تختار من بين قائمة ورش الإصلاح المعتمدة من الشرطة إذا جاوز استخدامها المدة المذكورة أعلاه .
- ٢٠- إذا كانت مدة استخدام المركبة المتضررة لا تجاوز السنة ، يجب أن تكون قطع الغيار المستخدمة في عملية الإصلاح كلها جديدة وأصلية - دون خصم أي استهلاك - ولا يجوز استخدام أية قطع مستعملة محل القطع المتضررة من الحادث .
- ٢١- إذا رغب مالك المركبة المتضررة من الحادث تركيب قطع جديدة وأصلية لمركبه المستخدمة أكثر من سنة ، فيحق للمؤمن خصم استهلاك من تلك القطع الجديدة ، ولا يجوز خصم أي استهلاك عن القطع المستعملة .
- ٢٢- على المؤمن الذي يرفض طلب التعويض أن يسلم إلى طالب التعويض بيانا مكتوبا بأسباب الرفض وذلك خلال أسبوعين على الأكثربعد تقديم طلب التعويض مع المستندات المؤيدة له ، ولطالب التعويض في هذه الحالة اللجوء للجهات المختصة للمطالبة بالتعويض .

٢٣- في حالة تسببت المركبة المؤمنة عليها في وقوع حادث نتج عنه فقد أو تلف لمركبة أو مركبات مملوكة لذات المؤمن له فإن المؤمن لن يكون مسؤول سوى عن تعويض الفقد أو التلف الناتج للمركبة المؤمنة في حين يتحمل مؤمن أو مؤمني المركبات الأخرى الفقد أو التلف في حالة وجود تغطية تأمينية لها بموجب الفصل الأول .

٢٤- إذا أصيبت المركبة بخسارة كافية نتيجة لحادث وألغيت بقرار من الشرطة أو إذا أصيبت بأضرار جعلتها في حكم الخسارة الكلية " خسارة استدلالية " ، فإن التعويض يحسب وفقاً لما يلى :

أولاً : بالنسبة للتأمين الشامل :

١- تحدد قيمة المركبة نقداً عند تاريخ الشراء حسب فاتورة شراء المركبة لأول مرة ، فإذا لم تتوافر فاتورة الشراء المذكورة فتطلب شهادة من الوكالة بالقيمة الفعلية للمركبة نقداً في تاريخ الشراء لأول مرة .

٢- يحسب الاستهلاك حسب جدول الاستهلاك المعتمد (١ أو ٢) من الملحق رقم (١) .

٣- الفرق بين (البند ١ والبند ٢) يعتبر القيمة التأمينية للمركبة عند بدء التأمين في السنوات التالية للسنة الأولى وهو الأساس الذي يعتمد به في تسوية مبلغ التعويض في حالة وقوع حادث .

٤- إستثناء من القواعد المنصوص عليها أعلاه فإنه في حالة التأمين على المركبة بأكثر من القيمة حسب القواعد أعلاه يتلزم المؤمن بدفع المبلغ المتفق عليه بجدول هذه الوثيقة (وذلك بعد الأخذ في الاعتبار الاستهلاك المقرر) .

ثانياً : بالنسبة للتأمين لصالح الغير (الطرف الثالث) :

يلتزم المؤمن المسؤول عن الحادث بدفع القيمة السوقية للمركبة أو قيمتها وفقاً للبند أولاً أيهما أكبر عند وقوع الحادث .

ملحق رقم (١)

قواعد تسوية المطالبات وأسس الاستهلاك

١ - أساس حساب التعويض :

التأمين الشامل والتأمين الإجباري :

الخسارة الكلية : يحسب الاستهلاك من شهر الأول بنسبة ١,٢٥٪ عن كل شهر و ١٥٪ بـنهاية السنة الأولى ويطبق جدول الاستهلاك المعتمد بالنسبة للسنوات التالية حسب الجداول رقم (١، ٢) من هذا الملحق .

أ - **الخسارة الجزئية :** يحسب الاستهلاك من شهر الأول من بداية السنة الثانية بنسبة ٠,٨٪ عن كل شهر و ١٠٪ بـنهاية السنة الثانية يطبق جدول الاستهلاك المعتمد بالنسبة للسنوات التالية حسب الجدول رقم (٣) من هذا الملحق .

جدول رقم (١)

الاستهلاك المستخدم في حساب الخسارة الكلية للمركبات الخاصة

السنة	الرصيد أول السنة	مجموع الاستهلاك	الرصيد آخر السنة
الأولى	% ١٠٠	% ١٥	% ٨٥
الثانية	% ٨٥	% ٢٨	% ٧٧
الثالثة	% ٧٧	% ٣٨	% ٦٢
الرابعة	% ٦٢	% ٤٨	% ٥٢
الخامسة	% ٥٢	% ٥٣	% ٤٧
السادسة	% ٤٧	% ٥٨	% ٤٢
السابعة	% ٤٢	% ٦٢	% ٣٨

تابع : جدول رقم (١)

السنة	الرصيد أول السنة	مجمع الاستهلاك	الرصيد آخر السنة
الثامنة	%٣٨	%٦٦	%٣٤
التاسعة	%٣٤	%٦٩	%٣١
العاشرة	%٣١	%٧٢	%٢٨
الحادية عشرة	%٢٨	%٧٥	%٢٥
الثانية عشرة	%٢٥	%٧٧	%٢٣
الثالثة عشرة	%٢٣	%٨٠	%٢٠
الرابعة عشرة وما فوق	%٢٠	%٨٠	%٢٠

جدول رقم (٢)

الاستهلاك المستخدم في حساب الخسارة الكلية للمركبات التجارية

السنة	الرصيد أول السنة	مجمع الاستهلاك	الرصيد آخر السنة
الأولى	%١٠٠	%١٥	%٨٥
الثانية	%٨٥	%٢٨	%٧٢
الثالثة	%٧٢	%٣٨	%٦٢
الرابعة	%٦٢	%٤٨	%٥٢
الخامسة	%٥٢	%٥٥	%٤٥
السادسة	%٤٥	%٦٢	%٣٨
السابعة	%٣٨	%٦٨	%٣٢
الثامنة	%٣٢	%٧٣	%٢٧
النinthة	%٢٧	%٧٧	%٢٣
العاشرة وما فوق	%٢٣	%٨٠	%٢٠

ملاحظة : يطبق التناوب ، نسبياً لفترة الاستعمال أثناء السنة .

جدول رقم (٣)

الاستهلاك المستخدم في حساب الخسارة الجزئية

السنة	الرصيد أول السنة
نهاية الأولى	-
نهاية الثانية	%١٠
نهاية الثالثة	%١٥
نهاية الرابعة	%٢٠
نهاية الخامسة	%٢٥
نهاية السادسة	%٣٠
نهاية السابعة	%٣٥
نهاية الثامنة	%٤٠
نهاية التاسعة	%٤٥
نهاية العاشرة وما فوق	%٥٠

جدول رقم (٤)

جدول احتساب القسط المسترجع

يحتسب القسط المسترجع عن المدد القصيرة على أساس خصم الجزء الذي يتناسب معها وفق الجدول أدناه :

المدد	النسبة المخصومة
من أول يوم إلى ١٠ أيام	%١٠
من ١١ يوم إلى ٣٠ يوم	%٢٠
من ٣١ يوم إلى ٦٠ يوم	%٣٠
من ٦١ يوم إلى ٩٠ يوم	%٤٠
من ٩١ يوم إلى ١٢٠ يوم	%٥٠
من ١٢١ يوم إلى ١٥٠ يوم	%٦٠
من ١٥١ يوم إلى ١٨٠ يوم	%٧٠
من ١٨١ يوم إلى ٢١٠ يوم	%٧٥
من ٢١١ يوم إلى ٢٤٠ يوم	%٨٠
من ٢٤١ يوم إلى ٢٧٠ يوم	%٨٥
٢٧١ يوم إلى نهاية السنة	%١٠٠

جدول رقم (٥)

قائمة قطع الغيار التي إذا تضررت من حادث السير يجب تغييرها بأخرى جديدة من الوكالة
المعنية دون خصم أي إستهلاك عليها

Brake master cylinders	١ - إسطوانات الرئيسية للكوابح (للفرامل)
Brake wheel cylinders	٢ - إسطوانات عجلة الكوابح (الفرامل)
Brake calipers	٣ - جسم الكوابح (الفرامل)
Brake cables (conduit type)	٤ - كابلات الكوابح (طراز الأنابيب)
Brake hoses	٥ - خراطيم الكوابح
Brake diaphragms	٦ - صفائح (أغشية) الكوابح
steering boxes	٧ - صناديق التوجيه
steering racks	٨ - تروس التوجيه
steering ball joints and swivels	٩ - محاور التوجيه ومخاضلة الكروية
seat belts	١٠ - أحزمة المقاعد
Glass	١١ - زجاج المركبة

ملحق (٢)

الحوادث الشخصية

(التأمين الاختياري على المؤمن لهم ومن في حكمهم وعلى أسرهم ضد
الإصابات البدنية والوفاة)

باعتبار حكم الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون تأمين المركبات - إنه في حالة الاتفاق على مد التأمين على المركبة ليغطي ما يقع من حوادث السير مالك المركبة وقادتها وأسرتيهما يكون الحد الأدنى للتعويض وفق الأسس والضوابط والنسب الواردة بهذا الجدول ، وذلك مع عدم الإخلال بحق هؤلاء في مصاريف الإسعافات الأولية المنصوص عليها بالفصل الثالث من الوثيقة .

فيما يلى جدول أسس ونسب تعويض الإصابات البدنية التي تصيب مالك المركبة وقادتها وأسرتيهما من جراء حادث المركبة : (نسب التعويض قياسا على أساس

الـ - / ١٠,٠٠٠ ريال عماني سواء للذكر أو الأنثى)

نوع الإصابة	م	نسبة التعويض
الوفاة أو العجز الكلى المستديم	١	% ١٠٠
الفقدان الدائم والكلى للبصر في كلتا العينين أو في العين الوحيدة المبصرة	٢	% ١٠٠
الفقدان الدائم والكلى للبصر في إحدى العينين	٣	% ٤٠
الصمم الكامل أو فقدان النطق	٤	% ٥٥
فقدان السمع في إحدى الأذنين	٥	% ٢٠
بتر الساق فوق الركبة	٦	% ٦٥
بتر الساق تحت الركبة	٧	% ٥٥
بتر القدم مع عظام الكاحل	٨	% ٤٥
بتر القدم دون عظام الكاحل	٩	% ٣٥
بتر رؤوس مشطيات القدم كلها	١٠	% ٣٠
بتر الإصبع والمشطية الخامسة للقدم	١١	% ١٠
بتر إيهام القدم أو السبابة	١٢	% ٥
بتر السلامية الطرفية لإيهام القدم	١٣	% ٤
بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم	١٤	% ٣
بتر إصبع القدم بخلاف السبابة والإيهام	١٥	% ٣
الأيسر	الأيمن	
		بتر الذراع إلى الكتف
% ٧٠	% ٨٠	١٦
% ٦٥	% ٧٥	بتر الذراع إلى ما فوق الكوع
% ٥٥	% ٦٥	١٧
% ٥٠	% ٦٠	بتر الذراع تحت الكوع
% ٤٥	% ٣٠	١٨
% ٤٠	% ١٨	ب - بتر إيهام اليد
% ٣٥	% ١٢	١٩
% ٣٠		أ - بتر إيهام اليد
% ٣٠		٢٠
% ٣٥	% ٦	ب - بتر السلامية الطرفية لسبابة اليد
% ٣٥	% ١٠	٢١
% ٣٥	% ١٠	ج - بتر السلامتين الطرفية والوسطى لسبابة اليد
% ٤	% ٥	أ - بتر الوسطى لليد
% ٦	% ٨	٢٢
% ٥	% ٦	ب - بتر السلامية الطرفية لوسطى اليد
% ٢,٥	% ٣	ج - بتر السلامتين الطرفية والوسطى لوسطى اليد
% ٤	% ٥	٢٣
% ,٥		أ - بتر إصبع باليد بخلاف الإيهام والسبابة والوسطى
(نصف في المائة)		ب - بتر السلامية الطرفية لهذا الإصبع
		ج - بتر السلامتين الطرفيتين لهذا الإصبع
		٢٤
		العجز المؤقت : يعوض عن كل أسبوع ولمدة لا تتجاوز
		(٢٦) أسبوعاً في فترة التأمين الواحد بما نسبته

الإصابات البدنية الواردة بجدول تعويض الإصابات لا يجوز اعتبارها مبنية على سبيل الحصر بل يجب القياس عليها فيما لم يرد فيه من إصابات كما تعتبر النسب والأسس والضوابط الواردة فيه حدوداً دنيا يمكن الاتفاق على ما يجاوزها.

الأسس والضوابط الواجب اتباعها في تطبيق جدول تعويض الإصابات :

- ١ - في جميع أحوال العجز يعتد بتقرير صادر من المستشفى المعالج .
- ٢ - إذا كان المصاب أعملاً قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوي الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز في الطرف الأيمن .
- ٣ - إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته ، اعتبر هذا العضو في حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .
- ٤ - عند تقدير درجات العجز يراعى أن تكون الجراحة قد التأمت إللتئاماً كاملاً دون أن تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل المتبقية كالندبات أو التكلسات أو الإلتهابات أو المضاعفات الحسية أو غيرها ، وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلص من هذه المضاعفات .
- ٥ - لا يجمع المصاب في الحادث الواحد بين تعويض العجز الكلى المستديم وتعويض الوفاة ولكن يحق له الجمع بين تعويض أكثر من عجز جزئي مستديم واحد على ألا تزيد جملة مسؤولية المؤمن في هذه الحالة عن قيمة ما يتوجب أدائه في حالة الوفاة أو العجز الكلى المستديم .

٦ - إذا تحول العجز المؤقت - خلال ستة أشهر من تاريخ صدور التقرير الطبي

النهائي - إلى عجز دائم أو أدى إلى وفاة المصاب نتيجة نفس الإصابة الجسمانية

وجب تخفيف تعويض العجز الدائم أو الوفاة بمقدار مجموع ما يكون قد تم دفعه

إلى المصاب عن ذلك العجز المؤقت .

٧ - لا يستحق المؤمن له وقائد المركبة وأسرتهما أي تعويض عن وفاة أى منهم أو عن

اصابته البدنية الأخرى التي تعزى بشكل مباشر أو غير مباشر كلياً كان أو جزئياً

لانتهار المؤمن له أو قائد المركبة أو لشروعه فيه أو لوقوعه أثناء قيادته المركبة تحت

تأثير مسكر أو مخدر أو إذا كان غير حائز أصلاً على رخصة قيادة لنوع المركبة أو كان

عدد الركاب أكثر من المرخص به أو كانت الحمولة تزيد عن الحمولة المقررة وتسبب

عن أى منها الحادث وذلك كله دون الإخلال بالتعويض المستحق للمتضررين من

الغير عن نفس الحادث أو بحق المؤمن في الرجوع على المتسبب في وقوع الحادث .

٨ - لا تزيد جملة مسؤولية المؤمن تجاه الركاب عن الحادث الواحد وفق أحكام جدول

الإصابات عن أية فترة تأمين على المركبة ، عن ناتج ضرب عدد الركاب حسب السعة

المخصوص للمركبة في المبلغ المحدد بجدول الإصابات .